بحر غزة ... خطر الاقتراب

تقرير خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول بحراً

للعام 2018

مقدمة

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها بحق النشاط البحري الفلسطيني في قطاع غزة، مستهدفة الفلسطينيين عموماً وفئة الصيادين على وجه الخصوص، وتفرض حصاراً خانقاً على قطاع الصيد وتستهدف العاملين فيه وممتلكاتهم، بما يخالف قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويتعرض الفلسطينيون جرّاء الحصار البحري لصنوف مختلفة من الانتهاكات تشمل تضييق مساحات المناطق التي يسمح لهم فيها بممارسة أنشطتهم البحرية، ولا سيما أنشطة الصيد، إذ تحظر قوات الاحتلال على الفلسطينيين العمل في مناطق تقدّر نسبتها بحوالي 85% من مساحة الصيد التي أقرّتها اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال عام 1993.

قلصت قوات الاحتلال بتاريخ 1996/3/22، مساحة الصيد المسموح للفلسطينيين بمزاولة أعمالهم فيها من (20) إلى (12) ميلاً بحرياً، على امتداد شاطئ قطاع غزة مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة، وميل ونصف بموازاة الحدود المائية الشمالية. هذا ومنعت تلك قوات مختلف أوجه النشاط البحري بشكل كامل في أوقات أخرى. هذا واستمرت قوات الاحتلال بتقليص مساحة الصيد وحصرها في أغلب الأوقات ما بين ثلاثة إلى تسعة أميال بحرية.

وتواصل قوات الاحتلال استهداف النشاط البحري الفلسطيني عبر إطلاق النار المباشر تجاه الصيادين وإيقاع القتلى والجرحى في صفوفهم، وملاحقتهم في عرض البحر واعتقالهم، حيث تستخدم أعنف الأساليب التي من شأنها أن تحطّ من كرامتهم الإنسانية أثناء عملية اعتقالهم، وتعتدي عليهم جسدياً، كما توجه لهم الاهانات اللفظية، وتجبرهم على خلع ملابسهم والسباحة في عرض البحر رغم برودة الطقس، في استهانة واضحة بقيمة الإنسان التي حرصت المواثيق الدولية على تعزيزها والاعلاء من شأنها.

وتقوم تلك القوّات بتدمير ممنهج لمعدّات الصيد الخاصة بالصيادين الفلسطينيين، وتستولي على قواربهم، وفي بعض الأحيان تفتح الزوارق الحربية التابعة لتلك القوات خراطيم المياه تجاه مراكب الصيادين ما يؤدي إلى إغراقها بشكل جزئي أو كلي، وغالباً ما ترتكب هذه الانتهاكات داخل مساحة الصيد التي سمحت قوات الاحتلال بالصيد فيها.

تنص المادة رقم (33) من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب

"تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب"

ويتضرر بفعل هذه الانتهاكات جملة العاملين في القطاع البحري لا سيما الصيادين وصانعي القوارب والشباك والمعدات وعمال الصيانة وتجار الأسماك، حيث تفقدهم سبل العيش، وتمس بجملة حقوق الإنسان بالنسبة لهم ولأسرهم، إذ تعدّ فئة الصيادين من الفئات الأشد فقراً في المجتمع الفلسطيني.

يأتي هذا التقرير في سياق عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان على تعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ورصد الانتهاكات وتوثيقها وفضحها، والعمل على الحد منها وصولاً إلى وقفها. كما يهدف إلى الكشف عن أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، واضعاً المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 أمام مسئولياتهم القانونية والأخلاقية.

انتهاكات قوات الاحتلال في المنطقة مقيدة الوصول بحراً

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها تجاه المدنيين الفلسطينيين العاملين في القطاع البحري ولا سيما الصيادين، في عرض البحر مقابل شواطئ قطاع غزة خلال العام 2018، حيث واصلت فرض الحصار البحري على القطاع، وقلّصت مساحة الصيد إلى نطاق (6) أميال بحرية في محافظتي غزة وشمال غزة، و(9) أميال بحرية في محافظات الوسطى، وخان يونس، ورفح جنوب القطاع، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة وميل ونصف بموازاة الحدود المائية الشمالية، ما يحرم الصيادين من الوصول لأماكن الصيد التي تتوافر فيها أنواع مختلفة من الأسماك.

ووفقاً لشهادات الصيادين، فإن مساحة الصيد المعمول بها حالياً والمفروضة في أغلب الأوقات، هي عبارة عن مناطق بحرية رملية لا تتوفر فيها الأسماك إلا بشكل محدود، بينما تتواجد هذه الأسماك في المناطق الصخرية بعمق لا يقل عن 12 ميلاً بحرياً تقريباً.

كذلك استهدفت قوات الاحتلال خلال العام 2018، المتظاهرين الفلسطينيين السلميين الذي تظاهروا ضمن المسيرات البحرية التي نظمتها الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، حيث قامت تلك القوات باعتراض تلك السفن وإطلاق النار نحوها، ثم محاصرتها واعتقال المتظاهرين على متنها، ومصادرة تلك المراكب، كل ذلك كان يقع في عرض البحر مقابل شواطئ قطاع غزة، وضمن منطقة الصيد الفلسطينية.

هذا تركزت جملة تلك الانتهاكات في ثلاثة أنماط رئيسية خلال العام 2018 هي: إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر، اعتقال وتعذيب المدنيين في عرض البحر، مصادرة وتخريب مراكب الصيادين ومعداتهم.

وفي هذا السياق يبرز الجدول الآتي مجمل الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين في المنطقة مقيدة الوصول بحراً.

مجمل أحداث الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين في عرض البحر	330
حالات إطلاق نار	325
عدد المعتقلين	94
عدد القتلى	2
عدد الإصابات	20
عدد المراكب المصادرة	23
عدد حالات التخريب لأدوات الصيد	9

جدول يوضح إجمالي الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال النصف الأول من العام 2018

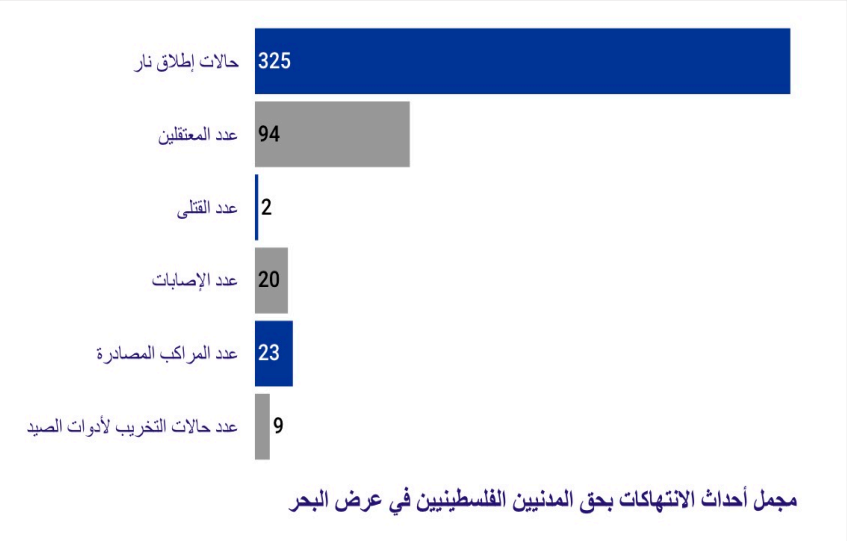

وتوضح نتائج توثيق المركز خلال العام 2018، وبالمقارنة مع العام السابق 2017، أن عمليات استهداف المدنيين الفلسطينيين تصاعدت بشكل كبير. يوضح الجدول التالي بالأرقام شكل هذا التصاعد.

انتهاكات الاحتلال ضد الصيادين	2018	2017
عدد حوادث انتهاكات الاحتلال في المناطق مقيدة الوصول (بحراً)	330	215
عدد الحوادث التي تم فيها إطلاق نار	325	213
عدد الحوادث التي تم فيها اعتقال في المناطق مقيدة الوصول بحراً	23	14
عدد المعتقلين	94	39
عدد القتلى	2	2
عدد الاصابات	20	14
عدد حوادث استيلاء على قوارب ومعدات صيد	18	13
عدد القوارب التي تم مصادرتها	23	13
عدد حوادث التي تم فيها تخريب مراكب وأدوات صيد	9	7

يقدم الجدول مقارنة بالأرقام بين انتهاكات قوات الاحتلال خلال العامين 2017 و2018

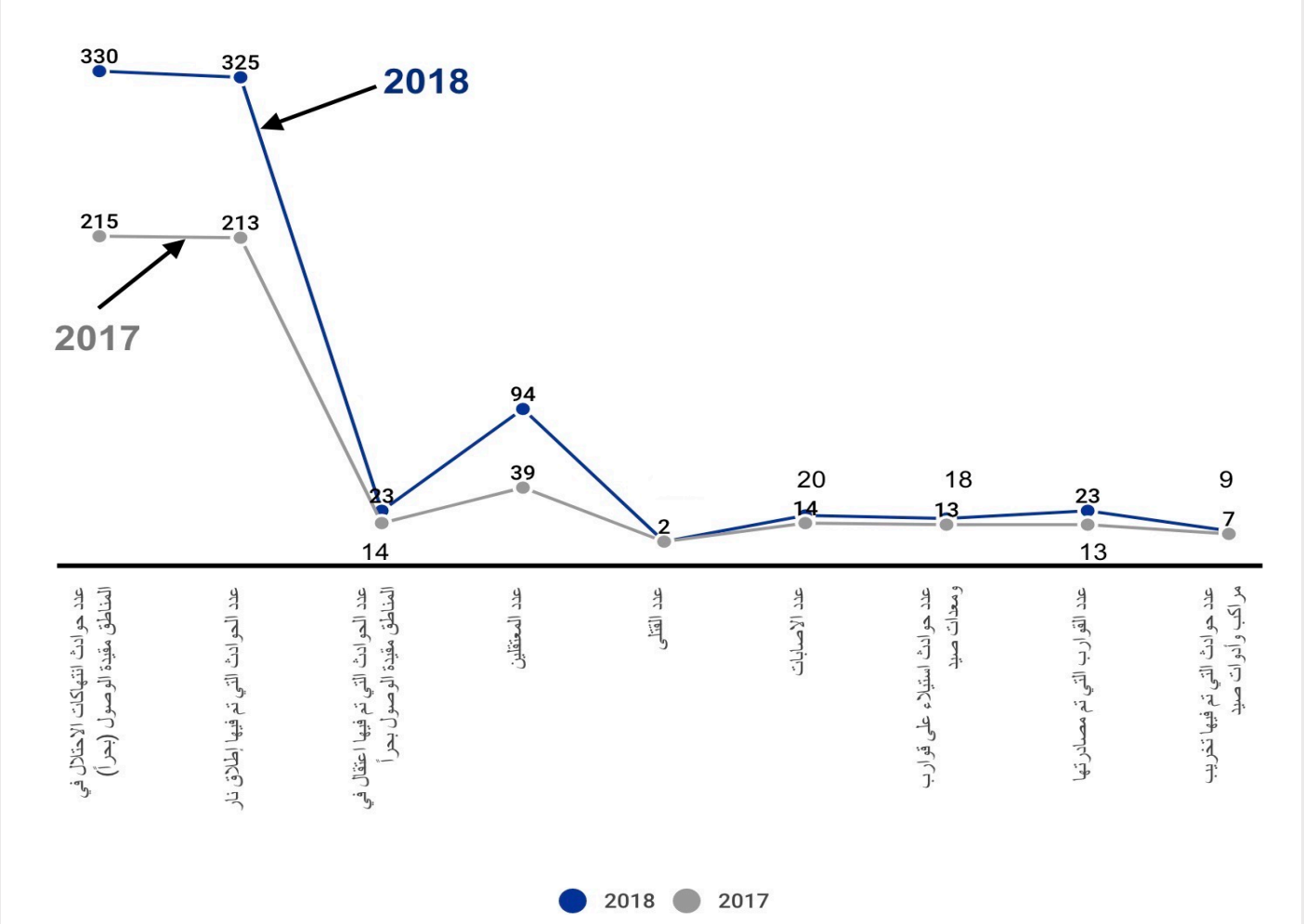

إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر

شكلت عمليات إطلاق النار واستهداف المدنيين الفلسطينيين لا سيّما الصيادين، بالقتل والإصابة، سلوكاً منظماً اتبعته قوات الاحتلال في المنطقة مقيدة الوصول بحراً. حيث واصلت تلك القوات انتهاك الحق في الحياة وأمن وسلامة الصيادين الفلسطينيين أثناء قيامهم بأعمالهم في عرض بحر القطاع خلال العام 2018.

وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال فترة التقرير (323) حادثة جرى خلالها إطلاق النار تجاه مراكب الصيادين، ما أسفر عن مقتل صيادين اثنين وإصابة (19) آخرين.

تنص المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن:

"الحق في الحياة حق ملازم لكل انسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً".

جدول توزيع حوادث إطلاق النار بحق الصيادين بحسب المحافظة خلال العام 2018:

المحافظة	عدد الحوادث	عدد القتلى	عدد الاصابات
شمال غزة	216	2	10
غزة	52	0	3
دير البلح	19	0	3
خان يونس	18	0	0
رفح	**18**	0	3
المجموع	**323**	**2**	**19**

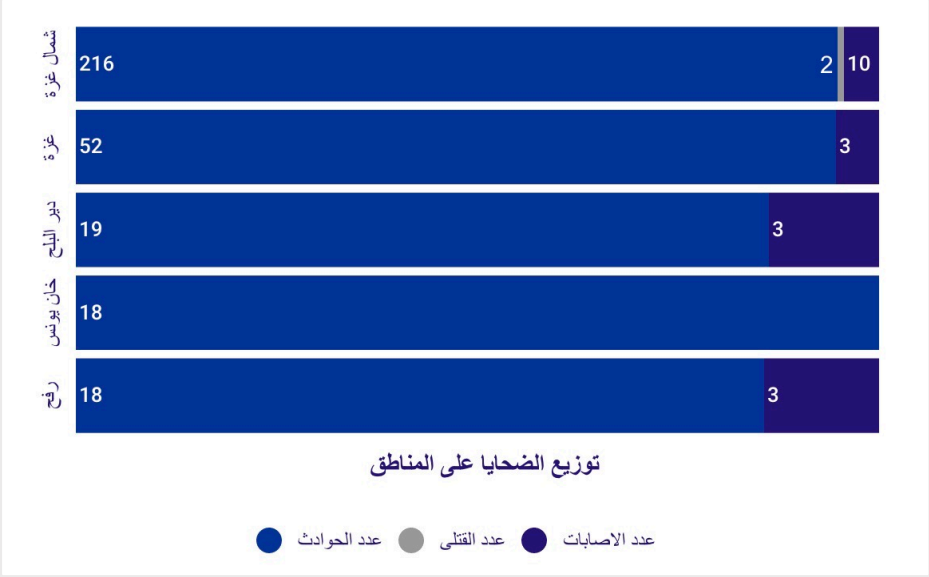

محمد أحمد محمد العطار (27 عاما)، فلسطيني من سكان مدينة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، وبعمل صياداً للأسماك، صرّح للمركز بالتالي:

توجهت صباح يوم الأربعاء الموافق 2018/11/14 إلى شاطئ بحر الواحة على بعد حوالي 250 متر من السياج الشمالي الفاصل، شمال غرب مدينة بيت لاهيا بمحافظة شمال غزة، بغرض الصيد رفقة شقيقي نواف (27 عاماً)، وفارس العطار وصيادين آخرين. وتعتمد طريقة الصيد التي نعمل بها على استخدام شباك الصيد في جرف الأسماك قرب الشاطئ دون استخدام القارب. عند حوالي الساعة 13:00 من مساء اليوم نفسه، سبحت بعمق حوالي 40 متر من شاطئ البحر، رفقة نواف وفارس، وقمنا بطرح شباك الصيد. ثم خرجت أنا ونوّاف إلى الشاطئ، فيما بقي فارس قرب الشباك. وخلال محاولتنا سحب الشباك سمعت صوت إطلاق نار مصدره من أبراج المراقبة المتواجدة قرب السياج الشمالي، وشاهدت ثلاثة جنود إسرائيليين يجلسون على ساتر ترابي يوجهون أسلحتهم نحونا، فتركت الشباك وركضت مبتعداً عنها. عندها شاهدت الشباك تسير شمالاً بفعل التيار البحري، حيث صارت على بعد حوالي 70 متراً من السياج الشمالي، بعد توقف إطلاق النار، رجعت أنا ونواف وفارس باتجاه الشباك، حتى نقوم بسحبها. عند حوالي الساعة 14:00 من مساء اليوم نفسه، سحبنا الشباك نحو الشاطئ، وبمجرد أن صارت الشباك على الشاطئ، حتى تجدد إطلاق النار من قبل الجنود الإسرائيليين تجاهنا. ركضت مع نواف وفارس، باتجاه الجنوب مبتعدين عن الشباك، وكان إطلاق النار بشكل كثيف، فجأة شاهدت نواف يسقط أرضاً على بعد حوالي 250 متراً من السياج الشمالي. عندها صرخت واقتربت من نواف ووجدته ممدداً على الأرض على جانبه الأيسر وكان ينزف دماً من أسفل بطنه. فصرت أصرخ أخي أصيب، عندها اتصل أحد الصيادين بالإسعاف، وحملت شقيقي مع الصيادين الآخرين وتحركنا به نحو شارع جكر الذي يبعد عن السياج الشمالي حوالي 300 متر باتجاه الجنوب، وبعد حوالي ربع ساعة وصلت سيارة اسعاف إلى المكان وقام المسعفون بوضع شقيقي في السيارة وقاموا بنقله إلى المستشفى الاندونيسي بمدينة بيت لاهيا. وبمجرد وصولنا إلى المستشفى قام الأطباء بفحص نوّاف ثم أعلن الطبيب عن استشهاده.

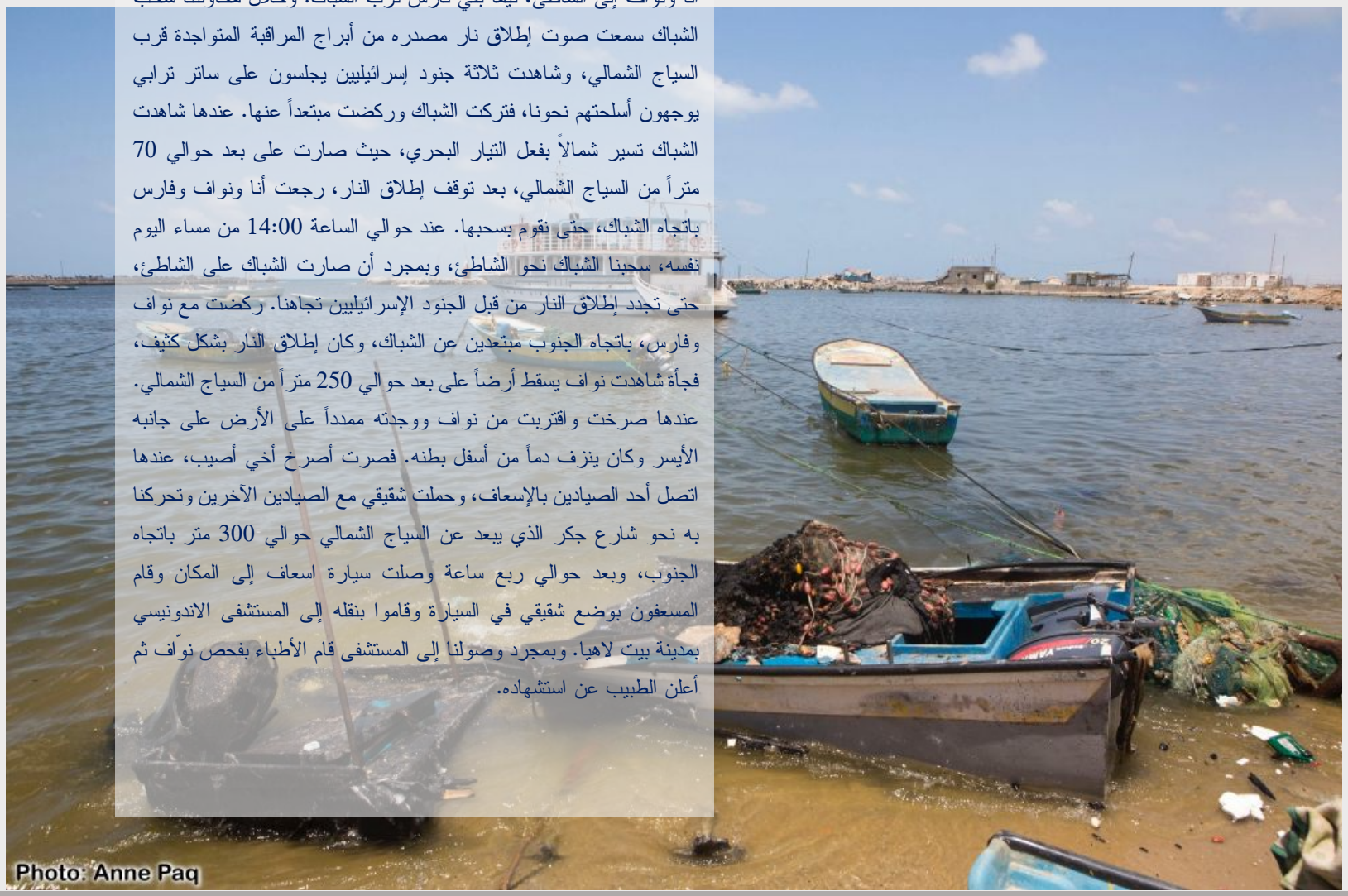
Photo: Anne Paq

اعتقال وتعذيب المدنيين الفلسطينيين في عرض البحر:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2018، اعتقال المدنيين الفلسطينيين في عرض بحر قطاع غزة، وهو ما شكّل سلوكاً منظماً اتبعته قوات الاحتلال في المنطقة مقيدة الوصول بحراً.

هذا وتقوم الزوارق الحربية التابعة لتلك القوات بملاحقة المراكب البحرية الفلسطينية واعتراضها ومحاصرتها ومن ثم تعتقل بشكل تعسفي المدنيين الموجودين على متنها، لا سيّما الصيادين منهم أثناء قيامهم بأعمال الصيد.

وتجبر قوات الاحتلال المعتقلين على خلع ملابسهم والسباحة في مياه البحر حتى في فصل الشتاء، وتحتجزهم لفترات مختلفة، وتخضعهم للتحقيق، وتمارس بحقهم التعذيب، وتحط من كرامتهم الإنسانية عبر توجيه الإهانات اللفظية لهم.

كذلك استهدفت الزوارق الحربية التابعة لتلك القوات خلال العام 2018، المراكب الفلسطينية المدنية التي شاركت في مسيرات العودة الكبرى، والتي نظمتها الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، حيث لاحقت تلك المراكب وقامت باعتراضها ومحاصرتها مقابل شواطئ قطاع غزة، ثم اعتقلت المدنيين الموجودين على متنها.

وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال فترة التقرير، (23) حادثة، اعتقل خلالها (94) مدنياً، بينهم (68) صياداً و(26) مواطناً من المشاركين في المسيرات السلمية. كما هو موضح بالجدول الآتي:

المحافظة	أعداد الحوادث	أعداد المعتقلين	أعداد المعتقلين من الصيادين	الأطفال منهم	معتقلين تم الافراج عنهم
شمال غزة	15	41	41	4	40
غزة	4	31	5	0	30
دير البلح	2	9	9	1	8
خان يونس	0	0	0	0	0
رفح	2	13	13	1	9
المجموع	**23**	**94**	**68**	**6**	**87**

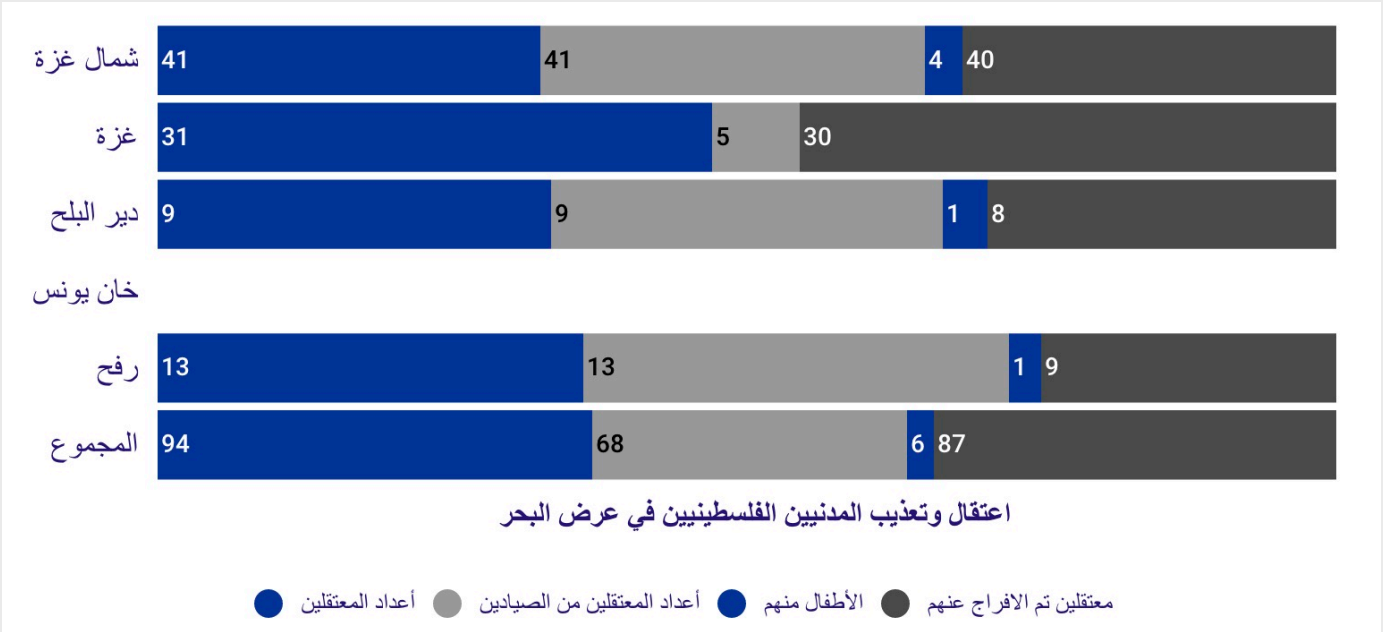

محمد غالب السلطان (27 عاماً)، فلسطيني من سكان مدينة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، وبعمل صياداً للأسماك، صرّح للمركز بالتالي:

توجهت عند حوالي الساعة 2:00 من فجر يوم الجمعة الموافق 2018|11|23، إلى شاطئ بحر بيت لاهيا غرب محافظة شمال غزة، بغرض الابحار في رحلة صيد للأسماك، فالتقيت بالصياد يوسف فريد سعد الله (34) عاماً، والطفل فارس أحمد سعد الله (17) عاماً. حيث أننا نعمل في قارب صيد تعود ملكيته إلى والدي، وتعتاش منه عائلتي المكونة من 40 فرداً. بعد تجهيز القارب، أبحرت باتجاه الغرب حتى وصلت إلى عمق نحو ميل بحري واحد مقابل شاطئ منطقة الواحة، وشرعنا في بالصيد. عند حوالي الساعة 6:00 صباحاً وبينما كنا نخرج شباك الصيد من مياه البحر، تعطّل محرك القارب وتوقف عن العمل، فطلبنا من زملائنا الصيادين من عائلة أبو وردة، الذين كانوا يعملون على قارب بجوارنا أن يقوموا بسحبنا نحو الشاطئ، وفي الأثناء رأيت زورقين مطاطين يتبعان لقوات الاحتلال، كانا يتقدمان نحونا بسرعة فائقة من جهة الشمال، وعندما وصلونا بدأ الجنود من على متنهما بإطلاق الرصاص على جسم قاربنا، ثم أمرنا الجنود بخلع ملابسنا والقفز في مياه البحر تحت تهديد السلاح، فعلاً خلعنا ملابسنا وقفزنا في الماء وسبحنا نحو أحد الزورقين، ثم صعدنا على متنه. ثم ربط الجنود قاربنا بواسطة حبل في مؤخرة الزورق، من ثم وضعوا عصبة على أعيننا وقيدوا أيدينا بواسطة أحزمة بلاستيكية خلف ظهورنا، وانطلق بنا الزورق لنحو ربع ساعة ثم وتوقف. بعد ذلك رفع الجنود العصبة والقيود عنا ونقلونا إلى زورق حربي كبير "طراد" وأعطونا كنزه وسروال باللون الأبيض فارتدينا الملابس لأننا كنا نشعر بالبرد الشديد والهواء كان قوي وبارد، ثم وضع الجنود لنا العصبة والقيود مرة أخرى وانطلق بنا الزورق لنحو ساعة من الوقت في عرض البحر. وبعدها توقف الزورق فرفع الجنود العصبة عن أعيننا، ونزلنا على رصيف ميناء أسدود حيث كان في انتظارنا عدد من المجندين. واقتادونا إلى كونتينر حديد داخل الميناء ثم جلسنا لنحو ربع ساعة، وبعدها حضر 4 أشخاص بلباس عسكري وقام أحدهم بالتحقيق معنا حول بياناتنا الشخصية وعملنا، وقام مجند بالتقاط عدة صور لكل واحد منا ونحن نحمل ورقة على الصدر بها كلمات باللغة العبرية لا أعرفها، ثم قام شخص بعمل فحص للضغط والحرارة لنا. وبعد ذلك تركونا جالسين على الأرض ونحن معصبين ومقيدين لنحو 3 ساعات متواصلة ونحن نشعر ببرد شديد. ثم حضر ثلاثة أشخاص بلباس شرطة ووضعوا لنا سلاسل من الحديد بأيدينا وأقدامنا ورفعوا العصبة ثم اقتادونا إلى باص أبيض اللون انطلق بنا لنحو ساعة ونصف وتوقف في مكان حيث رأيت لافتة مكتوب عليها "أهلاً بكم في معبر ايرز" ... وأفرج عنا عند حوالي الساعة 16:00 من مساء اليوم نفسه، وبقي القارب ومعدات الصيد من شباك وسنارات وجهاز GBS وجهاز جوال وطوافات وحبال ومراسي مصادرة لدى الاحتلال، وعليه فقدنا مصدر رزقنا الوحيد.

تنص الفقرة (1) من المادة (6) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن:
"تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لهذا الحق".

الاستيلاء على مراكب ومعدات الصيد في عرض البحر

صعّدت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2018، من عمليات ملاحقة وحصار قوارب الصيادين الفلسطينيين في عرض البحر والاستيلاء عليها وعلى معدات الصيد التي على متنها مثل شباك الصيد وملحقات القوارب والمولدات والمجداف والإشارات الضوئية. وتأتي هذه الانتهاكات في الوقت الذي تفرض فيه قوات الاحتلال حصاراً مشدداً على قطاع غزة، لا سيما واردات القطاع فيما يخص المعدات البحرية وكذلك المواد المستخدمة في صناعة هذه المعدات، بحيث يتعذّر على الصياد توفير معدات جديدة نظراً لشحّها وارتفاع أسعارها، ما يفقد الصيادين الذين صودرت معداتهم مصدر رزقهم، وبالتالي دخولهم في فئة المعطلين عن العمل.

كذلك استهدفت الزوارق الحربية التابعة لتلك القوات خلال العام 2018، المراكب الفلسطينية المدنية التي شاركت في مسيرات العودة الكبرى، والتي نظمتها الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، حيث لاحقت تلك المراكب وقامت باعتراضها ومحاصرتها مقابل شواطئ قطاع غزة، ثم اعتقلت المدنيين الموجودين على متنها، وقامت بمصادرتها . وثق مركز الميزان خلال فترة التقرير، وقوع (18) حادثة مصادرة، أسفرت عن الاستيلاء على (23) مركباً فلسطينياً، بينها (21) مركب صيد، و(2) مركب للمشاركين في المسيرات السلمية.

تنص المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة، على التالي: **"لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم"**

تنص المادة رقم (52) في اتفاقية جنيف الرابعة على:

"حظر جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل، أو تقيد إمكانيات عملهم بقصد حملهم على العمل في خدمة دولة الاحتلال."

Photo: Anne Paq

المحافظة	أعداد الحوادث	أعداد المراكب المصادرة	منهم أعداد مراكب الصيادين المصادرة
شمال غزة	11	13	13
غزة	4	4	2
دير البلح	2	3	3
خان يونس	0	0	0
رفح	1	3	3
المجموع	**18**	**23**	**21**

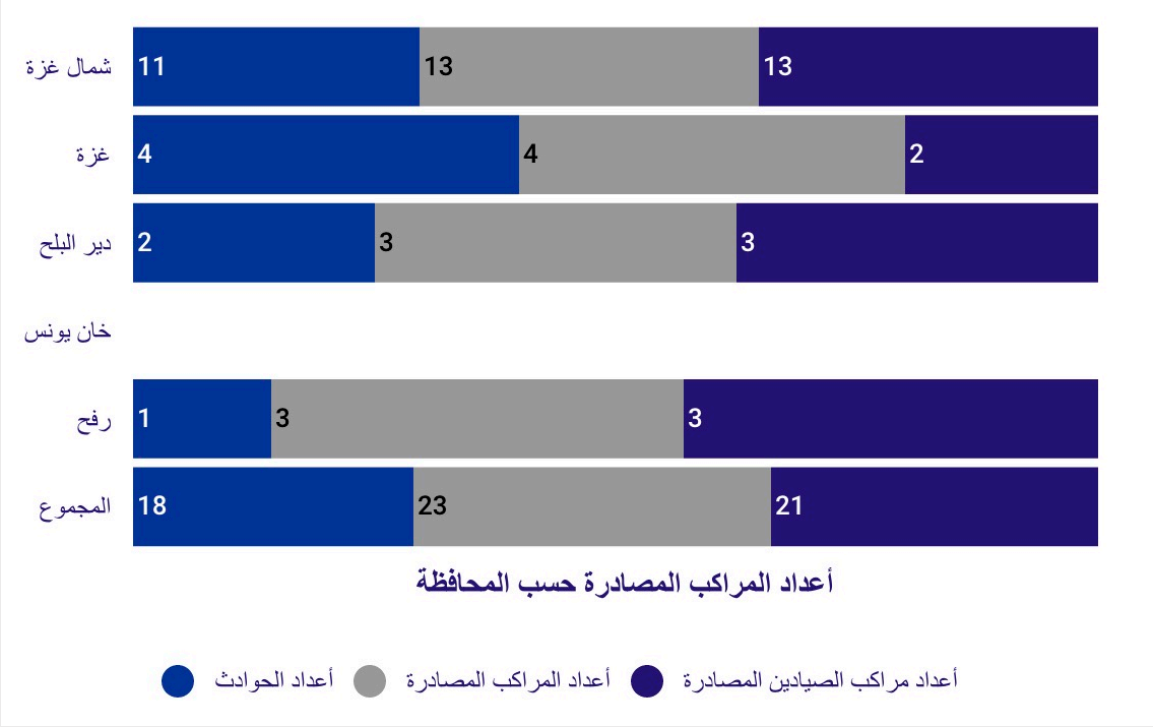

أكرم محمد اسماعيل أبو فول (34 عاماً)، فلسطيني من سكان مخيم الشاطئ بمدينة غزة ويعمل مع أبنائه في صيد الأسماك في بحر القطاع، صرح للمركز بالآتي:

"أبحرت صباح يوم الثلاثاء الموافق 2018/1/9 ، أنا وابني محمد (10 سنوات)، والصياد محمد أبو جياب انطلاقاً من ميناء غزة في قارب من نوع حسكة ماتور، واتجهنا شمالاً حتى وصلنا إلى مسافة أربعة أميال بحرية، من شاطئ بحر منطقة السودانية غرب بلدة جباليا جنوب غرب محافظة شمال غزة، في المنطقة المسموح الصيد بها، ثم شرعنا بصيد الأسماك ... عند حوالي الساعة 9:00 من صباح اليوم نفسه، هاجمنا زورقان مطاطيان وزورق من نوع "طراد" يتبعان لقوات الاحتلال الإسرائيلي من جهتي الشمال والغرب ...وأطلق الجنود الذين على متن الزوارق الأعيرة النارية والمطاطية تجاهنا، وحاصروا مركبنا. كان ابني محمد يبكي ويصرخ "الحقني يا بابا بدي اروح". أصبت بثلاثة أعيرة مطاطية بكلتا ساقي وأصيب محمد أبو جياب بأعيرة مطاطية بالساقين أيضاً.... وتحت تهديد السلاح، أمرنا الجنود الاسرائيليون بخلع ملابسنا فوراً والقفز في مياه البحر والسباحة نحو الزورق المطاطي، وفعلنا ذلك... عصب جنود الاحتلال عيني وقيدوا يدي بمرابط بلاستيكية ... وبعد وقت قليل اعتقل جنود الاحتلال ثلاثة صيادين آخرين من مركب آخر، وأجلسوهم إلى جانبنا في الطراد حيث تحدثت معهم وتعرفت عليهم وهم أحمد الصعيدي وابنه محمد وابن أخته مؤمن النعمان. بعد حوالي ساعة توقف الطراد وأمرنا الجنود أن نسير على رصيف ميناء اسدود ... ثم اقتادونا إلى كونتينر حديد داخل الميناء ... بقينا جالسين نحو ثلاث ساعات ... وبعدها اقتادونا إلى باص أبيض اللون الذي انطلق بنا لنحو ساعة من الزمن. بعد ذلك توقف وأنزلونا في حاجز بيت حانون "ايرز" ... خضعت للتحقيق في حاجز بيت حانون، بعد ذلك أفرجت قوات الاحتلال عني .. وبقيت قواربنا ومعدات الصيد مصادرة لدى قوات الاحتلال مع العلم أنها مصدر رزقي الوحيد أنا وأسرتي.

الخاتمة

يخلص التقرير إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت انتهاكات منظمة وجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ تطال تلك الانتهاكات الحق في العمل والاستفادة من الثروة البحرية، والحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، والحق في الحماية من الاعتقال التعسفي، والحق في حماية الممتلكات الخاصة .

هذا وعمدت قوات الاحتلال إلى تعطيل نمو بنية الاقتصاد الفلسطيني بما فيه قطاع الصيد، عبر سياسة منظمة للاستحواذ على ثروات الفلسطينيين الطبيعية، وحرمانهم من استثمارها، في الوقت الذي تدفقت فيه المنتجات الإسرائيلية وأنواع الأسماك الأقل جودة إلى السوق الفلسطينية، فيما يعتبر انتهاكاً إضافياً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تُلزم الدولة المحتلة باستغلال الثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة لصالح منفعة السكان الأصليين .

وإذ يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان إدانته الشديدة لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال، فإنه يحمّل تلك القوات المسئولية القانونية المترتبة على استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على أنها ملزمة باحترام حقوق الإنسان وإعمالها بالنسبة للسكان الفلسطينيين، وتنفيذ واجباتها القانونية التي يقرّها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني باعتبارها قوة احتلال.

مركز الميزان لحقوق الانسان
www.mezan.org
info@mezan.org +972 8 2820442